

اقتصاد مُدمَّر يدعو إلى حلول غير تقليدية

يلخص هذا المقال الواقع المعاشي في سورية في كل من الأبعاد التالية: الأمن المائي والغذائي والتعليم والطاقة، ويقدم اقتراحات لحلول غير مكلفة تعتمد على المقدرات الذاتية.

إنَّ الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمرَّ بسورية اليوم تطلال المدنيين والدولة السورية بشكل رئيس، لكن دون أن تترك أثراً مباشراً واضحاً على اقتصاد النظام الذي بات يعتمد على حلفائه الإقليميين وثلَّة من تجار الحرب في تسيير أموره المالية. ولقد أثبتت التجارب السابقة عدم نجاعة العقوبات الاقتصادية ضد الأنظمة الاستبدادية وأنَّ فاعليتها محصورة في إنْهاك قدرة هذه الأنظمة عند مستويات معينة على التحكم والسيطرة، وقدرتها على استثارة فئات اجتماعية أوسع ضدها. وبالتالي فإن العزلة والعقوبات التي فُرضت على النظام السوري لن تسبب انهيار اقتصاده، في حين تبقى المواجهات المسلحة هي العامل الرئيسي في تحديد درجة تآكل الاقتصاد السوري عموماً.

وبانت الحاجة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى لبناء وتنفيذ خطة متكاملة تفعّل أنظمة اقتصادية محلية موازية تستطيع مقاومة التدخّل الخارجي وتستقلّ عن اقتصاد الدولة المسيطر عليه من قبل النظام حالياً وتلبي حاجات المدنيين أثناء الحرب. ويحقّق هذا النهج هدف إضعاف الدورة الاقتصادية للنظام التي لا زالت تستفيد من الحركة المالية العامة رغم ضعفها، بالإضافة إلى وجود هياكل تنظيمية محلية كالمجالس المحلية التي أضحت تعمل باستقلال تام عن منظومة النظام.

أمن مائي مهدد ومستقبل مائي مضطرب

يعاني الأمن المائي بسورية من قبل الأزمة من خلل واضح، مردّه الاستعمال الجائر للموارد المائية وغياب أي سياسية استهلاكية تحقق التوازن بين العرض والطلب. وأضحى واقع الأمن المائي أكثر خطورة إبان الثورة وفي ظل تصاعد الأعمال العسكرية وسياسة التدمير الممنهج من قبل النظام للبنية التحتية ولقطاع المياه والمرافق الحيوية والصرف الصحي، مما أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني والمعيشي للأفراد في المدن والأرياف، وارتفاع معدلات النزوح الداخلي.

وتتجسد الأزمة المائية الخانقة التي تعصف بالشعب السوري بجانبين، أولها صعوبة الحصول على الماء حيث اتبع النظام السوري في هذا الصدد سياسة ممنهجة في حرمان المناطق المناوئة لحكمه من الماء مادة الحياة، مما دفع المدنيين إلى استهلاك المياه الجوفية بطرق بدائية تزيد من عملية الهدر. أما الجانب الثاني فهو تلوث مياه الشرب، مما أدى إلى انتشار الأوبئة والأمراض التي تنتقل عن طريق المياه الملوثة مثل التهاب الكبد والشللانيا والإسهال المزمن.

تكمن أولويات العمل في تخفيف أضرار العجز المائي القائم بثلاث أولويات رئيسية أولها تفعيل دور المجالس المحلية في إدارة الموارد المائية المتاحة محلياً وتزويدها بالتقنيات اللازمة لتقنين استهلاك المياه وتخزينها وتعقيمها وإعادة بناء شبكة

الصرف الصحي، وثانياً بناء خارطة الاحتياجات الأولية وتنسيق عمل المؤسسات الدولية في تلبيتها، وأخيراً تبني سياسة تشجيع المشاريع المائية الصغيرة والمتناهية الصغر، مثل إعادة تأهيل الآبار وتجميع المياه بتقنية التقطير في المناطق القارية.

أزمة غذائية خانقة وحلول إسعافية محدودة

تعتبر الأزمة الغذائية أخطر الأزمات الإنسانية التي تواجهها سورية في الوقت الحاضر، ومردّها النقص المستمر في المواد الغذائية المنتجة والمتاحة، بالإضافة لاتساع الطبقة المتضررة من الحرب. وتصل الأزمة الغذائية ذروتها في المناطق المحاصرة حيث يعتمد النظام إلى فرض سياسة التجويع وحرق المحاصيل الزراعية، وانعكس ذلك في ارتفاع أسعار المواد الغذائية لتصل إلى 20 ضعف مثيلها في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام.

تكمن أولويات العمل في الاستجابة للأزمة الغذائية في المناطق المحررة بإعادة ترتيب الأولويات الزراعية بما تمليه حالة العجز المائي، من خلال التوزيع الأمثل لحصص الموارد المائية المتاحة وتكييف تركيبة المحاصيل الزراعية مع توفر مياه الري. إضافة إلى ذلك يُعمل على توفير المواد الزراعيّة كالبذور للفلاحين وتقديم المحفزات المادية والمعنوية التي من شأنها تمكين الأسر من تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية وإنتاج فائض صغير لطرحه في السوق. أما على صعيد المناطق المحاصرة فيمكن اختصار أولويات الاستجابة العاجلة وفق المتاح من خلال إنشاء مشاريع زراعية صغيرة ومتناهية الصغر بهدف ضمان استدامة الأمن الغذائي مع مرور الوقت، وتشجيع مشاريع الإنتاج الغذائي كتربية الماشية والنحل والأرانب والدواجن.

وأخيراً يتوجب على المؤسسات الإغاثية الالتفات إلى خطورة الاعتماد حصراً على السلّات الغذائية وما ينتج عنها من تنامي ظاهرة الاتكالية وقمع المبادرات الداخلية ونشوء اقتصاد محلي مجذّر، فضلاً عن صعوبة تحقق وصول المساعدات الإنسانية إلى الطبقات الأكثر تضرراً وحمايتها من السرقة والاتجار بها كما شوهد في المناطق الخاضعة للنظام.

تحدي تأمين الطاقة بما يؤمّن الحاجات الأساسية الأخرى

ترجع أزمة الطاقة في سورية لسببين أولهما سياسة النظام في حرمان المناطق الخارجة عن سيطرته من مقومات الحياة، والسبب الثاني تراجع الموارد النفطية للدولة السورية. ويمثل تأمين مصادر بديلة للطاقة أولوية للمدنيين لاعتبارها رديفاً استراتيجياً للأمن الغذائي والمائي لتحقيق التنمية المستدامة، فلقد أدى النقص الحادّ في الطاقة وعدم انتظام الحصول عليها إلى تردّي الخدمات في قطاعات النقل والصناعة والزراعة، الأمر الذي أدّى بطبيعة الحال إلى تعمق الأزمة الغذائية والمائية والصحية للبلاد.

ويمكن في هذا الصدد طرح مجموعة من الحلول التي تساعد على توفير جزء من احتياجات الأفراد، وذلك بالاعتماد على الطاقة الشمسية وتحويلها إلى طاقة كهربائية، وأصبحت هذه التقنية متاحة ورخيصة، كما يمكن تحرير الطاقة الكامنة في الرياح ومجري المياه وتحويلها إلى طاقة ميكانيكية يمكن استخدامها في الصناعة الغذائية مثل المطاحن والنواعير،

بالإضافة إلى تطبيق العشرات من البحوث العلمية التطبيقية في إنتاج الزيوت من الفضلات العضوية وغيرها. غير أنه يبقى التحدي الأكبر في طريقة الاستجابة لاحتياجات القطاع العام، وينبغي في هذا الصدد تأهيل المجالس المحلية في تهيئة البيئة التحتية لإطلاق مشاريع طاقة جديدة، واتباع الوسائل الحديثة في إدارتها وترشيد استهلاكها.

التعليم حاجة لتأمين الأجيال القادمة

تكشف التقارير الأممية عن تراجع مستوى التعليم في جميع أنحاء سورية، وتشير الإحصاءات إلى توقّف ما يقارب 3 ملايين طفلٍ عن التعليم بسبب القتال الدائر في مناطقهم، وتدمير مدرسة من أصل كل خمس مدارس كانت قائمة. وتشير دراسات أخرى إلى تراجع عدد طلاب المراحل الابتدائية إلى الثلث مقارنة بوضعها الطبيعي وفق التوزيع الديموغرافي في سورية. أما على صعيد التعليم العالي فقد تعرضت منشأته للعديد من الأضرار المادية والبشرية، تمثلت بتدمير البنى التحتية للجامعات والكليات والمعاهد وبهجرة عدد كبير من أساتذة الجامعات.

أصبحت ضرورة البحث عن حلول ناجعة تستجيب ولو جزئياً لمشكلة التعليم، حاجةً ملحةً مع ازدياد حدة أزمته إضافةً إلى ظهور خطر الأمية الذي باتت تهدّد جيلاً بأكمله وتهدّد معه مستقبل البلاد. بل إن إعادة دوران عجلة التعليم في ظل الوضع السياسي المتأزم قد يكون بحدّ ذاته دفعة أملٍ يحتاجها كثيرون في وسط الألام اليومية. ويمكن في هذا الصدد تفعيل المبادرات التطوعية وتطويع جهودها في أطر عمل المجالس المحلية التي تمتلك القدرات لإعادة تشغيل المدارس الواقعة في مناطقها، والتي بدأت تتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتعليم. كما يمكن الاعتماد على التقنيات والوسائط الإلكترونية الحديثة المساعدة في العملية التعليمية، وتفعيل التعليم عن بُعد. وأخيراً يجب أن يُؤمّن حضوراً دائماً للتعليم ولؤوسساته في مخيمات النزوح واللجوء، والذي يمكنه أن يقدم حلولاً واقعية للأجيال القادمة بديلاً عن حياة التشرد والضياع.